



Opinions Grammatical attributed in some actions in “Mughni al–Labib book” by Ibn Hisham al–Ansari (d.761 AH)

Nizar Yassin Hamed Nassif

University of Fallujah – College of Islamic Sciences

Nizar.yassin@uofllujah.edu.iq – Phone number: 07831919475

A.M.D. Adnan Juma'a Odeh

University of Fallujah – College of Islamic Sciences

dr.adnan.altrkawi@uofallujah.edu.iq – Phone number: 07824958019

Summary : This study is about some of the attributed grammatical opinions on the verbs in the book (Mughni Al–Labib on the Books of Al–A’arib by Ibn Hisham Al–Ansari (d. 761 AH). Ibn Hisham had several special opinions that came in response to what some grammatical scholars claimed about these verbs. Some of these attributed opinions were presented scientifically My research is based on the descriptive approach based on the description and analysis of the question through what the eminent grammarians mentioned in this issue, and based on the opinions of Ibn Hisham (may God have mercy on him) in the writing of “Mughni Al–Labib” in which these opinions were in compliance with what was mentioned In the Book of the Mighty God and the Sunnah of His Noble Prophet Muhammad (may God’s prayers and peace be upon him) and the words of the Arabs in poetry and prose, and from God the success.



Keywords (actions, some, attributed, opinions, labib)*

الآراء النحوية المنسوبة في بعض الأفعال من كتاب "مغني اللبيب" لابن هشام

الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)

نزار ياسين حامد نصيف

جامعة الفلوجة - كلية العلوم الإسلامية

Nizar.yassin@uofllujah.edu.iq - رقم الهاتف : ٠٧٨٣١٩١٩٤٧٥

أ.م.د. عدنان جمعة عودة

جامعة الفلوجة - كلية العلوم الإسلامية

dr.adnan.altrkawi@uofallujah.edu.iq - رقم الهاتف: ٠٧٨٢٤٩٥٨٠١٩

الملخص

تناولت هذه الدراسة بعض الآراء النحوية المنسوبة في الأفعال من كتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ))، إذ احتوى (مغني اللبيب) آراء عدة، جاءت فيما نسبه بعض علماء النحو من آراء نحوية في هذه الأفعال، وقد عرضنا بعض هذه الآراء المنسوبة عرضاً علمياً معتمداً في بحثنا هذا على المنهج الوصفي القائم على وصف المسألة وتحليلها، عن طريق ما ذكره علماء النحو الأجلاء ومستندين إلى ما جاء على لسان ابن هشام (رحمه الله) من آراء في كتابة "مغني اللبيب"، تلك الآراء التي توزعت على مناحٍ ملاك أصلها وأمانة نقلها تعود إلى علماء التفسير، واللغة، والنحو، بما يزود القارئ - مختصاً كان أو غير مختص - برؤية واضحة ؛ تجعله يستنبط المعاني الخاصة بالتركيب. والله من وراء القصد.

الكلمات المفتاحية: (الآراء، الأفعال، بعض، المنسوبة، اللبيب، مغني)



الآراء النحوية المنسوبة في بعض الأفعال من "مغني اللبيب" لابن هشام

الأنصاري (ت ٧٦١هـ)

نزار ياسين حامد نصيف

جامعة الفلوجة - كلية العلوم الإسلامية

أ.م.د. عدنان جمعة عودة

جامعة الفلوجة - كلية العلوم الإسلامية

المقدمة:

لقد جاء هذا البحث ؛ ليبيّن بعض ما ورد من آراء نحوية تخص الأفعال التي وردت في كتاب (مغني اللبيب) لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ؛ لما لها من أهمية قصوى في إيضاح بعض المعاني التي تصب في بوتقة الإدراك العقلي للنصوص، ومنها بعض آيات القرآن الكريم، وبيان معاني النصوص ومقاصدها، فمن المعلوم أنّ جلّ الدراسات اللغوية التي وضعت ما هي إلّا حزمةً لبيان الفهم الدقيق للتراكيب ومنها إلى فهم كتاب الله العزيز وإيضاح مكنوناته، وقد استعملنا في هذا البحث المتواضع المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف المسألة وتحليلها، بحسب ضوابط علمية معتمدة على آراء النحاة، وقد قسمنا البحث على أربعة مطالب، فكان المطلب الأول بعنوان: الآراء النحوية الخاصة بالفعل "ليس"، والمطلب الثاني بعنوان الآراء النحوية الخاصة بالفعل "حاشا" والمطلب الثالث: الآراء النحوية الخاصة بمطاوعة الفعل "القاصر"، والمطلب الرابع: الآراء النحوية الخاصة بـ(بتعدي الفعل القاصر بتضعيف عين الفعل) ومن الله التوفيق.

المطلب الأول: الآراء النحوية الخاصة بالفعل "ليس"



ذهب ابن هشام إلى أنّ (ليس) هو فعلٌ غير متصرف، ودليله على فعليتها اتصالها بالضمائر المرفوعة البارزة، واتصال تاء التانيث بها، وفيها لغتان: "فَعِل"، بكسر الياء، ولزوم التخفيف، وضم الياء كـ"هيؤ زيدٌ" بمعنى: حسنت هيئته^(١).

وتقع "ليس" على أربعة أقسام هي^(٢):

- ١- أن تكون من أخوات "كانَ"؛ فترفع المبتدأ وتنصب الخبر.
- ٢- أن تكون من أدوات الاستثناء، فتوجب نصب المستثنى بها، نحو: "قام القوم ليس زيداً" ويكون خبرها واسمها ضميراً عائداً على البعض المفهوم من الكلام الذي سبقه، وهذا عند البصريين، والتقدير: (ليس بعضهم زيداً)، وعند الكوفيين يكون اسمها ضميراً عائداً على الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير: ليس هو، أي: ليس فعلُهُم فعلٌ زيد، على حذف المضاف.
- ٣- أن تكون مهملة، أي: لا عمل لها، كما في نحو: (ليس الطيبُ إلاّ المسكُ)، وهذا عند بني تميم؛ لأنّ "إلاّ" عندهم تُبطل عمل (ليس) كما تُبطل عمل (ما) الحجازية.
- ٤- أن تكون حرفاً عاطفاً، وهو مذهب الكوفيين، ومنه قول الشاعر^(٣) (من الرجز)
أين المفرُّ؟، والإله الطَّالِبُ والأشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الغَالِبُ
ولم يثبت عند البصريين كونها عاطفة، وتوجيه هذا البيت عند البصريين أن يكون "الغالب" اسم "ليس"، ويكون خبرها ضميراً مستترا عائداً على "الأشْرَمُ"، ثم حُذِف تخفيفاً^(٤).

(١) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام الانصاري، ٣٠٧/١.

(٢) ينظر: الجني الداني، للمرادي: ٤٩٥-٤٩٨.

(٣) قائله نفي الحميمي. ينظر: مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: ٣٠٧/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي: ٧٠٥.

(٤) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام الانصاري، ٣١٠/١.



وذهب أكثر النحويين إلى أنّ "ليس" و"ما" الحجازية يختصان بنفي الحال، وعند ابن مالك أنهما ينفيان الحال
والماضي والمستقبل^(١)، وحكى سيبويه: ليسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ^(٢)، ومن نفي "ليس" للمستقبل قول حسان^(٣)
(من الطويل)

فما مثله فيهم، ولا كان قبله وليس يكون، الدهر، ما دام "يُدْبَلُ"

وقد ذكر ابن هشام أنّ ابن السراج يرى أنّ "ليس" حرف بمنزلة "ما"^(٤)، وتبعه الفارسي^(٥) في "المسائل
الحلبيات" وابن شقير وجماعة، والصواب أنه فعل لا يتصرف؛ بدليل: لست، ولستما، وليسا، وليسوا،
وليست^(٦)

إنّ الدليل على فعلية (ليس) - وإن لم تتصرف كما يتصرف الفعل - هو قولك: لست، ولستما^(٧) وذكر
أبو حيان: أنّ قول ابن السراج إنّ "ليس" حرف هو أحد قولين له، وذكر أنّ القول بحرفيتها هو لابن شقير
والفارسي^(٨)، وجاء في (رصف المباني)^(٩) للمالقي أنّ "ليس" غير محضة في الحرفية، ولا محضة في الفعلية؛
ولهذا كان الخلاف فيها بين سيبويه والفارسي، فقد ذكر سيبويه بأنها فعل^(١٠)، وذكر أبو علي أنها حرف^(١١)،

(١) ينظر: الجني الداني للمرادى: ٤٩٩.

(٢) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٧٠/١.

(٣) ديوان حسان: ١٩٩.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٨٢/١.

(٥) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٢٢.

(٦) ينظر: مغني اللبيب، ٣٠٨/١.

(٧) ينظر: الأصول في النحو، ٨٢/١.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٤٦.

(٩) ينظر: رصف المباني، المالقي: ٣٦٨.

(١٠) ينظر: الكتاب سيبويه: ٧٠/١.

(١١) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٢٢.



وذكر الفراء أنّ "ليس" فعل يقبل الضمير، نحو: لستُ، ولسنا، ولا يمكن هذا في "ما" ^(١)، وذكر أنّ أبا علي الفارسي قد ذهب إلى لحاق الضمير بـ"ليس" في: لستُ ولسنُما؛ فـ"ليس" يشبه الفعل؛ لكونه على ثلاثة أحرف، وبمعنى (ما كان) وكونه يرفع وينصب ^(٢)، أي: إنّ أبا علي الفارسي يصر على رأيه بأنّها حرف حتى لو اتصل بـ"ليس" الضمائر البارزة التي تتصل بالفعل ولا تتصل بـ"ما" الحرفية، والرأي الراجح عند ابن هشام بأنّها فعل لا يتصرف هو مذهب الجمهور وهو الأقرب إلى الصواب.

المطلب الثاني: الآراء النحوية الخاصة بالفعل "حاشا"

وهي على ثلاثة أقسام: ^(٣)

١- أن تكون "حاشا" فعلاً ماضياً، ومضارعها "أحاشي" ومعناها (أستثني) كقول النابغة ^(٤) (من البسيط) ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه

ولا أحاشي من الأقسام من أحد

فوردت "أحاشي" بمعنى (أستثني) ولا إشكال في فعليتها هنا.

٢- أن تكون للتنزيه، نحو: قوله تعالى: {حَسَّ لِلَّهِ} ^(٥)، كقولهم: (حاشا لزيد)؛ فهي هنا ليس لمعنى الاستثناء، بل معناها "التنزيه" كما أنّها ليست حرفاً بلا خلاف عند ابن مالك ^(٦)؛ لأنّ اللام تليها ولا يدخل حرف الجر ففارقت الحرفية. وإذا لم تكن حرفاً؛ فهي إمّا فعل وإمّا اسم؛ وفيها قولان:

القول الأول: إنّها فعل، وهو مذهب المبرد وتبعه الكوفيون وابن جني وقد استدلوا على فعليتها بأمرين هما: ^(٧)

١. دخول الحرف عليها إذ لو كانت حرفاً ما دخل عليها حرف.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٣/٢.

(٢) ينظر: حاشية الشمني على مغني اللبيب: ٧٣/٢.

(٣) يُنظر: مغني اللبيب، ١٤٢/١.

(٤) ديوان النابغة الذبياني: ١٢، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٩/٣، ومغني اللبيب: ١٤٢/١.

(٥) سورة يوسف، من الآية: ٣١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٨/٣.

(٧) يُنظر: مغني اللبيب، ١٤٢/١.



٢. يمكن التصرف فيها بحذف أحد حروفها.

والقول الثاني: إنَّها اسم، وهو مذهب الزجاج^(١) وقد صحَّحه ابن مالك^(٢)، إذ ذكر أنَّ الصحيح أنَّ تكون "حاشا" اسماً منتصباً انتصاب المصدر، الواقع بدلاً من لفظ "لا يفعل" فالذي يقرأ: (حاشا لله) بإثبات الألف وصلاً^(٣)، فكأنه يقول: تنزيهاً لله. والذي يقرأ (حاش الله) بحذف الألف والإضافة إلى لفظ الجلالة^(٤). فهذا مثل قولهم: (سبحان الله) و(معاذ الله)، والمعنى: براءة لله من السوء^(٥).

٣- أنَّ تكون من أدوات الاستثناء. نحو: قام القوم حاشا زيد. وفيها مذاهب منها:

أولاً: مذهب سيبويه^(٦)، وأكثر البصريين، أنَّها حرف خافض، دال على الاستثناء، كما في "الإلأ"^(٧)

ثانياً: أنَّ تكون حرفاً، وهو مذهب سيبويه، أو تكون فعلاً، فتنصب بمنزلة "خلا" و"عد" وهو مذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج وهو الصحيح^(٨).

ثالثاً: أنَّ تكون "حاشا" فعلاً لا فاعل له، فإذا خفض بعده الاسم، فخفضه وقع اللام المقدرة. وهو مذهب الفراء^(٩).

ذكر ابن هشام أنَّ بعضهم يرى أنَّها اسم فعل بمعنى أتبرأ، أو برئت، وحامله على ذلك بناؤها، ويرده إعرابها في بعض اللغات^(١٠) وذكر الدماميني أنَّ ابن هشام أراد بقوله: (ذكر بعضهم) قاصداً ابن الحاجب الذي وقع له تعقيب على تفسير الزمخشري قوله تعالى: (حُشَّ لِلَّهِ)، (براءة الله)، إذ ذكر أنَّ الأولى أنَّ يقال: إنَّ (حاشا)

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ١٠٧/٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٨/٣.

(٣) ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر، ٣١٣.

(٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ١٩٥، ومعجم القراءات: ٢٤٦-٢٤٧.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٣٩١/٥.

(٦) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٣٠٩/٢.

(٧) ينظر: الجنى الداني للمراي: ٥٦٢.

(٨) ينظر: معاني الحروف للرماني: ١٦٢.

(٩) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٢/٢، ووصف المباني للمالقي: ٢٥٦.

(١٠) ينظر: مغني اللبيب: ١٤٣/١.

اسم من أسماء الأفعال، أي: كأنها بمعنى (برئ الله من السوء)، وأن دخول اللام في فاعل اسم الفعل كدخول اللام في نحو قوله تعالى: (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ)^(١) فالأمر واحد^(٢).

والذي حمل ابن الحاجب على الادعاء الذي ادعاه من كون "حاشا" اسم فعل هو (بناؤها) وهذا فيه نظر، إذ لا يوجب من كون الكلمة مبنية أن تكون اسم فعل، حتى يكون بناء هذه الكلمة دليلاً على القول بأنها اسم فعل، ويرده كون حاشا اسم فعل وأنها مبنية، إعرابها في بعض اللغات؛ لأن أسماء الأفعال لا تأتي معربة، وكأن ابن هشام أراد ببعض اللغات التي أعربت "حاشا" فيها بالتنوين، اللغة التي قرئ فيها قوله تعالى: (لِحَسَنِ اللَّهِ) على: حاشاً لله تنوين النص ك(تنزهاً)، وأن تنوينه هو تنوين تمكين، وهذا أيضاً فيه نظر، لجواز أن يكون مبنياً وتنوينه هو تنوين تكبير، ومثل هذا التنوين ليس بعزيز في أسماء الأفعال^(٣). أذن الأمر الراجح عند ابن هشام هو أن "حاشا" تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية^(٤) وهذا الذي ذكره ابن هشام.

المطلب الثالث الآراء النحوية الخاصة بمطاوعة الفعل القاصر

ذكر السيوطي أن مواضع الفعل القاصر (اللازم) عشرون موضعاً هي:^(٥)

١. أن يكون على وزن فُعْلٍ بالضم، ك(ظُرِفَ، وَشُرِفَ، وَسَمِعَ).
٢. أن يكون على وزن فَعْلٍ بالفتح.
٣. أن يكون على وزن فَعْلٍ بالكسر نحو قَوِيٍّ، والوصف منه على وزن (فَعِيلٍ) نحو: ذَلٌّ وَقَوِيٌّ.
٤. أن يكون على وزن (أَفْعَلٍ) بمعنى صار ذا كذا، نحو: أَعَدَّ البعير، أي صار ذا غَدَّةٍ.
٥. أن يكون على وزن (افعلل) ك(اقشعر).
٦. أن يكون على وزن (أفوعل) ك(أكوهد الفرخ إذا ارتعد).
٧. أن يكون على وزن (افعللل) بأصالة اللامين ك(أحرنجم) ومنه (أحرنجم القوم): أي: اجتمعوا.

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٣٦.

(٢) ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب، ٤٥٢/١.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ١٤٣/١.

(٥) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي: ١٧٣/٢-١٧٤.



٨. أن يكون على وزن (افعلل) بزيادة أحدهما ك(اقعسس).
٩. أن يكون على وزن (افعلى) ك(احرنى الديك، إذا انتفش).
١٠. أن يكون على وزن (استفعل)، وهو دال على التحول، ك(استحجر الطين).
١١. أن يكون على وزن (انفعل)، ك(انطلق).
١٢. أن يكون فعلاً رباعياً مزيداً فيه، نحو تدحرج، واقشعر.
١٣. أن يتضمن معنى فعل قاصر.
١٤. إذا دل على سجية، ك(لوم وجبن).
١٥. إذا دل على عرض، ك(فرح وكسل).
١٦. إذا دل على نظافة، ك(طهر).
١٧. إذا دل على دنس، ك(نجس).
١٨. إذا دل على لون، ك(أحمر، وأخضر، واسود).
١٩. إذا دل على حلية، ك(دعج، وسمن، وهزل).
٢٠. أن يكون مطاوعاً لمتعد إلى واحد، نحو: كسرتة فانكسر، وعلمته فتعلم، وضاعفت الحساب فتضاعف.

وذكر ابن هشام أن الأصل عنده في كون الفعل مطاوعاً إلى واحد أن الفعل المطاوع ينقص عن الفعل المطاوع درجة، فإن كان المطاوع متعدياً لواحد جاء مطاوعه لازماً، ك"أقمته فقام، ولكن ابن بري يرى أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي لاثنتين نحو: "استخبرته الخبر فأخبرني الخبر"، أو في التعدي إلى واحد نحو: "استفتيته فأفتاني"^(١).

إن أول من ذكر مفهوم المطاوعة هو سيبويه في (الكتاب)، إذ جعل له باباً، وذكر بأنه هذا باب ما طواع الذي فعله على فعل وهو أن يكون على وزن (انفعل وأفتعل).

(١) ينظر: معني اللبيب: ١٧٨/٢.



وزاد سيبويه أنّ العرب ربما استغنوا عن (انفعل) في باب المطاوعة فلم يُستعمل، وذلك قولهم: طردته فذهب، ولا يقولون: فانطرد؛ فيكون (ذهب) بمعنى: انطرد، أي: إنهم استغنوا عن لفظ بلفظ غيره إذا تضمن معناه، أمّا إذا لم يتضمن معناه فلا يكون مطاوعاً.^(١)

فسيبويه لم يستعمل مصطلح (المطاوعة) ولم يقدم له تعريفاً ولكنه استعمل الفعل (طَاوَعَ)،^(٢) أمّا مصطلح (مطاوعة) فقد استعمله النحويون الذين جاؤوا بعده، فقد ذكر المبرد في المقتضب مصطلح المطاوعة، وبوّب لها باباً سماه باب (أفعال المطاوعة) وسماه أيضاً باب "الانفعال" وجعل منها ما يكون متعدياً نحو: (أدخلته الدار فدخلها) وما يكون غير متعدياً نحو: (أخرجته فخرج) وذكر أنّ المعنى أردت إدخاله أو إخراجة فبلغت منه إرادتي.^(٣)

وذكر ابن جني أنّ مثل (انفعل) لا يقع متعدياً مطلقاً، وإنما جاء في كلام العرب (للمطاوعة) ومعناه: أنّ تريد من الشيء أمراً ما فتبلغه، إمّا أنّ تفعل ما تريده إذا كان مما يصح أن يقع فيه الفعل، وإمّا أن يصير إلى مثل حال الفاعل، يصح أن يقع فيه الفعل.^(٤)

أمّا المطاوعة عند السيرافي (ت ٣٦٨هـ) فهي ما لا يمتنع مما رامه الفاعل؛ فنقول: دفعته فاندفع، فالمطاوعة عنده قبول الأثر.^(٥)

وأمّا المطاوعة عند ابن الحاجب، فهي حصول الأثر من تعلق الفعل المتعدي بمفعوله، نحو: (كسرتُ الإناء فانكسر)^(٦)، ويزداد المصطلح اتساعاً ودقة في المعنى عند الرضي، فهو عنده يعني: (التأثير مع قبول الأثر، سواء كان هذا التأثير من متعدي، نحو: (علمتهُ الدرسَ فتعلمهُ) أو من لازم، نحو: (كسرتُهُ فانكسر) أي: إنّه تأثر

(١) ينظر: الكتاب سيبويه: ٦٦/٤.

(٢) ينظر: الكتاب سيبويه: ٦٥/٤-٦٦.

(٣) ينظر: المقتضب: ١٠٢/٢.

(٤) ينظر: المنصف في التصريف: ٧١/١.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٨٣.

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٢٠/٢.



بالكسر، فالمطاوَع هو المفعول به الذي صار فاعلاً، كما في قولنا: (باعدتُ زيداً فتباعداً) المطاوَع هو زيد، لكنهم أطلقوا على فعله المسند إليه مطاوَعاً مجازاً.^(١)

ويشير الرضي أيضاً إلى أنّ باب "انفعل" لا يأتي إلا لازماً، وهو في الغالب مطاوَع "فعل" بشرط أن يكون فعلاً علاجياً من الأفعال الظاهرة؛ لأنّ هذا الباب وُضع للمطاوعة، وهو قبول الأثر الظاهر للعيون ك(الكسر والقطع) وهو أولى وأوفق، فلا يقال: علّمته فانعلم، ولا: فهّمته فانفهم^(٢)، والذي يبدو أنّ ابن هشام قد نقل ما سبق إليه من آراء النحويين وسار على ما ساروا عليه.^(٣)

وقد أشار المبرد أيضاً إلى هذا، إذ يرى أنّ نحو: (ألبسته فلبس، وأطعمته فطعم) من اللفظ نفسه، وقد يكون من غير لفظ، ولكن يحمل المعنى نفسه، نحو: (أعطيته فأخذ) بمعنى "عطا" أي: تناول.^(٤)

وضيّق مصطلح المطاوعة بعضُ النحاة، منهم مُحمّد الحضري، إذ زاد شرطين، هما: موافقة الاشتقاق للفعل، والعلاج الحسي، فالمطاوعة عنده قبولُ الأثر، أي: حصوله من فاعل فعل ذي علاج محسوس إلى فاعل فعل يلاقيه في الاشتقاق، فإنّ حصل الأثر بلا ملافاة فلا يكون مطاوَعاً، نحو: (ضربته فتألم)، وكذا المحسوس، فلا يقال: (علمته المسألة فانعلمت)، بعدم العلاج بالمحسوس.^(٥)

وبعد أنّ عرضنا آراء النحاة في تفسيرهم معنى "المطاوعة" وعلى رأسهم سيبويه^(٦) والمبرد^(٧) اللذين يريان أنّ أفعال المطاوعة أفعال لا تتعدى إلى مفعول؛ لأنّها أخبار عما تريدها من فاعلها؛ فالنتيجة أنّ ما يراه ابن بري في تعدي الفعل ومطاوعه إلى مفعولين، أو مفعول واحد، بعيد عمّا ذكره سيبويه والذين اتبعوه من النحويين؛

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٠٨/١.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٠٨/١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١٧٨/٢.

(٤) ينظر: المقتضب المبرد: ١٠٥/٢.

(٥) ينظر: حاشية الحضري على شرح ابن عقيل: ١٧٩/١.

(٦) ينظر: الكتاب سيبويه: ٦٥/٤.

(٧) ينظر: المقتضب المبرد: ١٠٤/٢.



لأنَّ أصل أفعال المطاوعة- كما أسلفنا- لازمةٌ، فلا تتعدى إلى مفعول، وعلى ذلك فما ذهب إليه ابن هشام فيما رآه ابن بري يُحمل على باب الطلب والإجابة، وليس من باب المطاوعة، وهو الأقرب فيما يبدو إلى الصواب.

المطلب الرابع: الآراء النحوية الخاصة بتعدي الفعل القاصر بتضعيف عين الفعل

ذكر ابن هشام أنَّ من الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر -أي اللزوم:-

هي تضعيف العين، كما في تعديه كقولك في (فرح زيداً): (فَرَحْتُهُ)^(١)، ومنه قوله تعالى: (قَدْ أَفْوَاحٌ مِّن زَكَاةٍ).^(٢)

وذكر ابن هشام أنَّ أبا علي الفارسي يرى أنَّ التضعيف في عين الفعل جاء للمبالغة وليس للتعدية،

كقولهم: "سِرْتُ زَيْدًا"^(٣) وقول الشاعر^(٤): (من الطويل)

فلا تجزعن من سيرة أنت سِرَّتَها فأول راضٍ سُنَّةٌ من يسيرها.

وقد ورد في (شرح الملوكي في التصريف) أنَّه ليس المراد من تضعيف العين التعدية؛ فهذه الأفعال متعدية من

غير تضعيف، وإنما المراد بها التكثر، وأنَّ التكثر قد وقع شيئاً فشيئاً، في تماد وتناول.^(٥)

كما ورد عند أبي علي النحوي أنَّ العرب قالوا: (سِرَّتَهُ) و(سار الدابة) و(سِرَّتَهُ)^(٦)، ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي الهذلي في صدر بيته:

فلا تجزعن من سيرة أنت سِرَّتَها

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١٨٠/٢-١٨٢، والأشباه والنظائر للسيوطي: ١٧١/٢.

(٢) سورة الشمس، الآية: ٩.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١٨٠/٢-١٨١.

(٤) قائل البيت: أبو ذؤيب/ الهذلي. ديوان الهذليين: ١٥٧/١، وقد وردت في صدره (راضي) بدلاً من (راضٍ). وينظر: شرح

آيات مغني اللبيب للبغدادي: ١٣٤/٧.

(٥) ينظر: شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش: ٧١.

(٦) ينظر: الحجة للقراء السبعة لابي علي الفارسي: ٢٦٥/٤.



ومنه قول لبيد^(١): (من الطويل)

لسيَّانِ حربٌ أو تبوؤًا بخزِيَّةٍ

وقد يقبلُ الضَّيْمُ الدَّلِيلُ المَسِيرَ .

ويتوافق مع ذلك قراءة من قرأ: (يُسَيِّرُكُمْ)^(٢)، بضم الياء وفتح السين من (التسيير)، ويقوي هذا الوجه قوله تعالى: (فَأَمْسُوا فِي مَنَاكِبِهَا)^(٣)، و (فَأَنْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ)^(٤).

وقد رد أبو حيان ما ذكره أبو علي الفارسي بأن الفعل متعد قبل التضعيف بأن التضعيف للمبالغة وليس للتعدية؛ إذ يرى أبو حيان أن الظاهر هو مجيء التضعيف للتعدية؛ لأن عبارة (سارَ الرجلُ) أكثر شيوعاً من عبارة (سَرَّتُ الرجلُ)، ومعلوم أن الفعل في الأولى لازم، في حين هو متعد في الثانية، وجعله ناشئاً عن الأكثر هو أحسن من جعله ناشئاً عن الأقل.^(٥)

ويظهر أن ابن هشام عندما ذكر أن ما يراه أبو علي الفارسي فيه نظر؛ فإنه ذهب إلى ما ذهب إليه شيخه أبو حيان في الرد على أبي علي الفارسي؛ ذلك أن ابن هشام رأى في (سَرَّتُهُ) أنها قليلة التداول على لسان العرب، على عكس قولهم (سَيَّرْتُهُ) فإنها كثيرة، وأنه لا يجوز قولهم: (سَرَّتُهُ) كما ورد في بيت أبي ذؤيب الهذلي المذكور آنفاً، فالتقدير فيه: (سَرَّتُ بها)، أو (يسيرُ بها)؛ فأسقط حرف الجر، وتعدى الفعل إلى الضمير؛ توسعاً في الموضوعين^(٦)، وفي هذا رد لما ذكره أبو علي الفارسي، والله أعلم.

(١) ديوانه: ٦١.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد: ٣٢٥.

(٣) سورة الملك، من الآية: ١٥.

(٤) سورة الجمعة، من الآية: ١٠.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ١٨٣/٥.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ١٨١/٢.



الخاصة

- ١- أوضحت هذه الآراء المنسوبة في المسائل النحوية وجهة نظر بعض علماء النحو المختلفة، بحسب المنقول والمعقول الذي يتساق مع القاعدة أو يختلف بما تحتمله اللغة من توسع في المعنى واطراد في قابليتها على الإتيان بالمعاني المختلفة.
 - ٢- فهم المسائل التي وردت فيها الآراء النحوية المنسوبة للأفعال يؤدي بما لا يقبل الشك إلى توسيع دائرة التفكير النحوي، الذي يُعد الأساس في الربط بين القاعدة والمحتوى، هذا المعنى أو المضمون الذي يجب أن نأخذ بعروته إذا اختلف المعنى والإعراب .
 - ٣- عند التأمل في الآراء التي وردت في كتاب (مغني اللبيب) ؛ نجد قيمة غنية لها ؛ لأنها تمس الفكر؛ فتبعث التأويل الإعرابي الذي من شأنه أن يتجاوز دائرة الجمود .
 - ٤- يرى ابن هشام أنّ الصواب في (ليس) أنها فعل .
 - ٥- يترجم عند ابن هشام أنّ (حاشا) مبنية ؛ لشبهها بـ (حاشا) الحرفية.
 - ٦- ويرى ابن هشام أنّ الأصل عنده في كون الفعل مطاوعاً إلى واحد أنّ الفعل المطاوع ينقص عن الفعل المطاوع درجة، فإن كان المطاوع معتدياً لواحد ؛ جاء مطاوعة لازماً .
 - ٧- يُعدُّ تضعيف عين الفعل عنصراً مؤثراً في تقبّل تعدية الفعل ، إذ لولاه لما استطعنا أن نفهم تعدية الأفعال اللازمة .
- هذا جهد المقل والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم وسار على نهجهم إلى يوم الدين .

المصادر والمراجع

*القران الكريم.

- ١ . اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، للعلامة الشيخ شهاب الدين احمد بن محمد الدمياطي (ت ١١١٧هـ) ، وضع حواشيه ، الشيخ انس مهرة ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط/١ ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.



٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق : د. رجب عثمان مُجَد ، راجعه : د . رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط/١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
٣. الأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي (ت٩١١هـ) حققه : غازي مختار عليمات ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
٤. الأصول في النحو ، لابن السراج (ت٣١٦هـ) تحقيقه : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط/٣ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
٥. الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) تحقيقه : د. موسى مناي العليبي ، دار إحياء التراث الإسلامي - وزارة الأوقاف - الجمهورية العراقية.
٦. البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، حققه وعلق عليه : د. عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
٧. الجنى الداني في حروف المعاني، للمراي (ت٧٤٩هـ) تحقيق: د. فخر الدين قباوه ، والأستاذ: مُجَد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط/١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
٨. حاشية الخضري (ت١٣٤٥هـ) على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، للخضري ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٩. حاشية الشمني على مغني اللبيب ، للإمام تقي الدين الشمني (ت٨٧٢هـ) ، المطبعة البهية بمصر .
١٠. الحجة في القراءات السبعة، لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيقه وشرح : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق - القاهرة ، ط/٣ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
١١. الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) حققه: بدر الدين القهوجي ، وبشير جويجاني ، راجعه ودققه : عبد العزيز رباح ، احمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث .
١٢. ديوان حسان بن ثابت الانصاري (ت٥٤هـ)، شرحه وكتب هوامشه وقدم له: الأستاذ عبدأمنها، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط/٢ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
١٣. رصف المباني، للمالقي (ت٧٠٢هـ) ، تحقيقه : د. احمد مُجَد الخرط ، دار القلم - دمشق ، ط/٢ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
١٤. السبعة في القراءات ، لابن مجاهد (ت٣٧٠هـ)، تحقيقه : د. شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر .
١٥. شرح التسهيل ، لابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، د. مُجَد بدوي المختون ، هجر ، ط/١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .



١٦. شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبدالقادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ، تحقيقه : عبد العزيز رباح ، واحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث .
١٧. شرح الدماميني على مغني اللبيب ، للإمام الدماميني (ت ٨٢٨هـ) ، صححه وعلق عليه : أحمد عزو عناية مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت - لبنان ، ط/١ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
١٨. شرح كتاب سيوييه ، للسيرافي (ت ٣٦٨هـ) ، تحقيقه : د. فائز عبد المنعم ، ط/١ ، ١٩٨٣م ، دار الفكر - دمشق
١٩. شرح شافية ابن حاجب ، للشيخ الرضي (ت ١٣٦٦هـ) تحقيق : مُجَدُّ نور الحسن ، و مُجَدُّ الزفزاف ، و مُجَدُّ محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م .
٢٠. شرح شواهد المغني ، للسوطي (ت ٩١١هـ) ، تصحيح وتعليقه العلامة الشنقيطي ، حقوق النشر والطبع لجنة التراث العربي ، رفيف حمدان وشركاه .
٢١. شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بجلب ، ط/١ ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
٢٢. الكتاب ، لسيوييه (ت ١٨٠هـ) ، تحقيقه : عبدالسلام مُجَدُّ هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط/٢ ، ١٤١٢هـ - ١٩٨٢م ، ط/٣ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٢٣. معاني الحروف ، للرماني (ت ٣٨٤هـ) ، حققه وخرج حديثه الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة .
٢٤. المسائل الحليبات ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيقه : الدكتور حسن هنداي ، دار القلم ، دمشق ، ودار المنارة ، بيروت ، ط/١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
٢٥. معاني القرآن ، للزجاج (ت ٣١١هـ) ، شرح وتحقيق : د. عبد الجليل عبده الشليبي ، عالم الكتب ، ط/١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٢٦. معاني القرآن ، للفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيقه : أحمد يوسف النجاتي / و مُجَدُّ علي النجار / و عبد الفتاح اسماعيل الشليبي دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر ، ط/١ ، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
٢٧. مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لأبي عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : مُجَدُّ محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع ، مصر - القاهرة ، ٢٠٠٩م .
٢٨. المقتضب ، للمبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيقه : مُجَدُّ عبد الخالق عظيمه ، عالم الكتب ، بيروت .
٢٩. المنصف في التصريف ، لابن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيقه ابراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين ، ادارة احياء التراث القديم ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .